إشكالية هشاشة الأمن في الدول الضعيفة: سوريا كحالة دراسية

The problem of security fragility in weak states: Syria as a case study

م. **حسين باسم عبد الأمير:** رئيس قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق

Mr. Hussain B. Abdulameer: Head of the Department of Political Studies, Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq

Email: hussain.b@uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i6.407

الملخص:

هدفت الدراسة إلى أن التهديدات الأمنية الرئيسة التي تواجه الدول الضعيفة قد تكون كارثية وتنشأ في المقام الأول –على الرغم من أنها ليست حصرية– من مصادر داخلية ومحلية، بشكل يفتح الباب فيما بعد أمام المصادر الأجنبية للدول المتلاعبة للتدخل والتأثير. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه ومع أخذ سوريا كحالة دراسية أتضح بان الجمع بين ضعفها والتهديدات الداخلية التي أحاطت بها خلال العقد المنصرم خلق تحديا أمنيا فريدا لها. إنه مميز لأنه نشأ من مواجهة التهديدات الداخلية، بدلا من التهديدات الخارجية لوجود الدولة القومية. نعم، لقد تورط جيران سوريا في التدخل الخارجي بشؤونها ومعاركها الداخلية ولكن بالوكالة وليس بشكل صريح، وجرى ذلك بسبب المبررات الداخلية التي منحتهم نافذة للتدخل والتأثير في الشؤون الداخلية.

الكلمات المفتاحية: هشاشة الأمن، الدول الضعيفة ، التهديدات التي تواجه الدول الضعيفة ، ملامح الضعف في سوريا ، التهديدات التي تواجه الدولة السورية.

Abstract:

The main security threats facing weak states can be catastrophic and arise primarily –although not exclusively– from internal and domestic sources, in a way that later opens the door for foreign sources for manipulative states to interfere and influence.

Taking Syria as a case study, it became clear that the combination of its weakness and the internal threats that surrounded it during the past decade created a unique security challenge for it. It is special challenge because it arose from confronting internal threats, rather than external threats to the existence of the nation-state. Yes, Syria's neighbors have been implicated in external interference in its internal affairs and battles, but by proxy and not explicitly. This was done because of the internal justifications that gave them a window to interfere and influence internal affairs.

Keywords: security fragility, weak states, threats facing weak states, features of weakness in Syria, threats facing the Syrian state.

المقدمة:

لا يواجه مواطنو المجموعة الصغيرة من الدول المتطورة أي تهديد حقيقي لحرب كبرى ويتمتعون بكميات وفيرة من الغذاء والازدهار الاقتصادي ومستويات منخفضة نسبيا من الجريمة واستقرار سياسي واجتماعي دائم. حتى تهديد الإرهاب ضئيل للغاية مقارنة بمخاطر الحوادث أو الأمراض اليومية.

على النقيض من ذلك، فإن غالبية الناس الذين يعيشون في البلدان النامية يواجهون تحديات أمنية عميقة، بما في ذلك التهديدات الدائمة للحرب داخل الدولة والعنف المجتمعي، والفقر والمجاعة، وانتشار الأسلحة والجريمة، وعدم الاستقرار السياسي، والتفكك الاجتماعي، والفشل الاقتصادي، وفي أقصى حالاتها انهيار الدولة الكامل. على المستوى الأساسي للأمن المادي، فقد ما بين عشرين مليونا وثلاثين مليون شخص حياتهم في أكثر من 100 من الصراعات والحروب الداخلية في العديد من الدول النامية منذ عام 1945. كان حوالي 90 بالمائة من الضحايا من المدنيين، وتم تشريد عشرات الملايين من الناس بسبب القتال، ظل العديد منهم لاجئين منذ عقود. في العديد من الدول النامية، يعتبر العنف السياسي الداخلي الخطير، مثل الانقلابات العسكرية أو التمرد، أو العنف العرقي أو الديني أو الانفصالي، أو حملات الإرهاب أو أعمال الشغب والفوضى، تهديدا مستمرا.

بالإضافة إلى ذلك، يُقتل نصف مليون شخص كل عام بالأسلحة الخفيفة، في كثير من الأحيان أثناء العنف الإجرامي وكلهم تقريبا في البلدان النامية. بالإضافة إلى هذه التهديدات العسكرية، يموت ما يقدر بنحو 40.000 شخص كل يوم من الجوع، ويموت عشرات الملايين من الأشخاص بشكل غير طبيعي بسبب أمراض مثل الإنفلونزا وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل. يعاني عشرات الملايين الآخرين من الفقر المزمن، ونقص فرص العمل، والصحة غير الكافية، والخراب البيئي. وبعبارة أخرى، هناك انفصال عميق بين أنواع الأمن التي تتمتع بها مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة ونوع البيئة الأمنية التي يسكنها غالبية سكان العالم. من منظور عالمي، فإن انعدام الأمن هو في الواقع يشكل القاعدة بدل من الأمن.

يوفر لنا فهم هذا الوضع أسبابا مهمة لمحاولة فهم طبيعة ونتائج انعدام الأمن في العالم النامي والدول الضعيفة. من الناحية التجريبية، نحتاج إلى فهم سبب استمرار الحروب ونوبات العنف السياسي الكبيرة منذ عام 1945 في العالم النامي، ولماذا ينشأ معظمها من مصادر داخلية بدلا من مصادر خارجية. من الناحية المفاهيمية، هناك حاجة ملحة لإيجاد نظريات ومفاهيم متفق عليها يمكن أن تستوعب الطابع الفريد للوضع الأمني في هذه البلدان، ليس أقلها تسهيل سياسات أمنية دولية أكثر ملاءمة وفعالية. من منظور معياري، هناك ضرورة إنسانية واضحة لمحاولة التعامل مع المعاناة الهائلة الناجمة عن هشاشة الأمن الأساسي في "مناطق عدم الاستقرار" في العالم. وأخيرا،

فإن المصلحة الذاتية المستنيرة تملي علينا بذل جهد حقيقي لمناقشة مسألة عدم المساواة الأساسية في الأمن بين العالمين المتقدم والنامي. تعني العولمة أنه لا يمكن احتواء الأمن في أي جزء من العالم ضمن حدود وطنية يسهل اختراقها؛ الأمن مترابط إلى حد كبير. إن الإرهاب، وجرائم الأسلحة، والهجرة غير القانونية، وتجارة المخدرات كلها، من نواح عديدة، آثار غير مباشرة لهشاشة الأمن المستمر في الدول الضعيفة في العالم النامي.

إشكالية الدراسة:

الحجة التي نود أن نتقدم بها في هذه الدراسة هي أنه، على عكس الدول المتقدمة في الشمال العالمي، فإن التهديدات الأمنية الرئيسة التي تواجه الدول الضعيفة قد تكون كارثية وتنشأ في المقام الأول –على الرغم من أنها ليست حصرية– من مصادر داخلية ومحلية. وهي تشمل –من بين أمور أخرى– مخاطر التداول العنيف للسلطة، والإرهاب، والتمرد، والانفصال، والعصيان، والإبادة الجماعية، وأمراء الحرب، وفي نهاية المطاف، انهيار الدولة والفوضى.

علاوة على ذلك، فإن هذه التهديدات الداخلية متجذرة في الظروف الأساسية للدولة والحكم، مما يخلق "معضلة انعدام الأمن" للنخب الحاكمة: وكلما حاولت النخب أكثر تأسيس حكم فعال للدولة، كلما زادت في إثارة تحديات لسلطتهم من مجموعات قوية في المجتمع. في هذا السياق، فإن أمن النظام (الحالة التي تكون فيها النخب الحاكمة آمنة من التحديات العنيفة لحكمها) لا يمكن تمييزه عن أمن الدولة (وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات، والعناصر، والبنى التحتية للدولة قادرة على مواصلة العمل بفعالية، بغض النظر عمّن هم يشكلون النخبة الحاكمة). بالنسبة للدول الضعيفة، فإن المجال المحلي هو في الواقع أكثر خطورة وتهديدا من المجال الدولي. وفي هذا السياق، سنحاول خلال هذه الدراسة الإجابة عن أهم الأسئلة ذات الصلة الجوهرية بإشكالية الدراسة والأسئلة هي كما أدناه:

1– ماذا نعني وما هو المقصود بـ هشاشة الأمن؟

2– من أو ما هي الدول الضعيفة؟

3– ما هي التهديدات التي تواجه الدول الضعيفة؟

4– ما هي ملامح الضعف في سوريا؟

5– ما هي التهديدات التي تواجه الدولة السورية؟

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى فهم وتحديد حالة "هشاشة الأمن" المنتشرة لدى الدول الضعيفة. وهكذا ستحاول الدراسة شرح حالة القوة والضعف لدى الدول من اجل معرفة وتمييز الدول الضعيفة، وكذلك المضي في تأشير أهم وأبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول الضعيفة، وشرح المعضلة الأمنية الفريدة التي يجدون أنفسهم عالقين فيها.

هيكلية الدراسة :

لغرض الاحاطة بموضوع الدراسة، فقد تم تقسيم محتوياتها إلى مقدمة ومبحثان وخاتمة:

مقدمة: خلالها يتم تأشير التمايز فيما بين الدول الهشة أمنيا والأخرى القوية والمتماسكة. أما في المبحث الأول يجري نقاش هشاشة الأمن لدى الدول الضعيفة عبر مطلبان. لينتهي هذا المبحث بتفسير متماسك يشرح معضلة انعدام الأمن لدى الدولة الضعيفة. وفي المبحث الثاني سيجري تسليط الضوء على سوريا "كحالة دراسية" تشرح هشاشة الأمن في الدول الضعيفة وذلك عبر مطلبان أيضا. وفي الخاتمة: توصلنا الى التحقق من صحة إشكالية الدراسة. فقد لمسنا بأن التهديدات الأمنية الرئيسة التي تواجه الدول الضعيفة والتي من الممكن ان تكون كارثية تنشأ في المقام الأول من مصادر داخلية ومحلية، بشكل يفتح الباب فيما بعد أمام المصادر الأجنبية للدول المتلاعبة للتدخل والتأثير.

المبحث الأول: هشاشة الأمن في الدول الضعيفة

إن معضلة هشاشة الأمن الفريدة التي تواجه الدول الضعيفة هي إلى حد كبير دالة على الظروف البنيوية لوجودها. تفتقر الدول الضعيفة إلى أبسط سمات الدولة –أي المؤسسات الفعالة، واحتكار أدوات العنف والإجماع على فكرة الدولة. ونتيجة لذلك، بصفتهم "دول غير مكتملة" أو "شبه الدول"، فإنهم يواجهون تحديات عديدة لسلطتهم من الجهات الفاعلة المحلية القوية والجهات الخارجية المتلاعبة[1]. من أجل فهم كيف تنشأ حالة هشاشة او انعدام الأمن هذه في المقام الأول، نحتاج إلى فحص الخصائص البنيوية الأساسية للدول الضعيفة وطبيعة التهديدات الأمنية الداخلية التي تواجهها.

المطلب الأول: الدول الضعيفة

يعرّف عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" الدولة على أنها مجتمع بشري يدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل منطقة معينة". على الرغم من أن الدولة قد تفوض الاستخدام المشروع للقوة، إلا أنها تظل المالك الفريد لهذا الامتياز. قد تمارس المؤسسات أو الوكالات

[1] – Rachel M. Gisselquist. “Fragility, Aid, and State-building Understanding Diverse Trajectories.” Routledge, New York, USA. 2017. P.i.

أو العناصر الأخرى داخل المجتمع القوة، ولكن بدون تفويض من الدولة، فإن أي ممارسة من هذا القبيل غير مصرح بها وبالتالي فهي غير مشروعة. في الواقع، لا توجد دولة حديثة –قوية أو ضعيفة– لديها احتكار مطلق لاستخدام القوة؛ ومع ذلك، فإن شرعية استخدام القوة أمر أساسي للمفهوم الحديث للحكم. اليوم، العديد من الدول مهددة بفقدان احتكار القوة واستخدامها المشروع.[1]

يمكن أن يكون تقييم قوة الدولة عملية صعبة ومثيرة للجدل. يميل العلماء إلى تطبيق تدابير مختلفة، فمثلا، يربط البعض بين قوة/ضعف الدولة بالقدرة المؤسسية ويميز بين شكلين من قوة الدولة: القوة الاستبدادية وقوة البنية التحتية (القوة المؤسسية). تشير القوة الاستبدادية إلى قدرات الدولة القسرية وممارسة القوة لفرض حكمها على المدنيين. على النقيض من ذلك، تشير القوة المؤسسية إلى فعالية وشرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على الحكم من خلال التوافق. قد تكون الدول "ضعيفة" أو ناقصة في إحدى أو كل من هذه القدرات، ولكن، كقاعدة عامة، الدول القوية أقل حاجة إلى ممارسة القوة القسرية[2] لأن قوتها المؤسسية تجعلها غير ضرورية. ومن المفارقات أنه كلما مارست الدولة الضعيفة القوة القسرية، كلما عززت "ضعفها" ونقصها المقابل في القوة المؤسسية.

في المقابل، جادل بوزان (1991) بأن الدول تتكون من ثلاث تركيبات أساسية: القاعدة المادية والقدرة المؤسسية و "فكرة الدولة". بالنسبة لبوزان، في المقام الأول تكمن قوة/ضعف الدولة في المجال الأقل ملموسا من "فكرة الدولة" ومدى تشكيل المجتمع لحالة الإجماع حول الدولة والتعامل معها. لذلك، فإن الدول الضعيفة "إما أنها لم تمتلك أو فشلت في خلق إجماعا سياسيا واجتماعيا محليا وقويا بما يكفي للقضاء على الاستخدام واسع النطاق للقوة (العنيفة) كعنصر رئيسي ومستمر في الحياة السياسية المحلية للأمة".[3]

يقدم مجدال (1988) نقطة مقابلة لكل من هذه التركيبات. فهو يحدد قوة الدولة من حيث قدرة الدولة، أو "قدرة قادة الدولة على استخدام أجهزة الدولة لجعل الناس في الدولة يفعلون ما يُراد منهم

[1] – Melanne A. Civic and Michael Miklaucic. “Monopoly of Force.” Center for Complex Operations & Institute for National Strategic Studies By National Defense University, Washington, D.C. 2011. P. Xvi. https://tinyurl.com/6dpza5y4

[2] – Lucas. John "The tension between despotic and infrastructural power: The military and the political class in Nigeria, 1985–1993". Studies in Comparative International Development. Volume 33 (3): P.91. 1998.

[3] – Marianne Stone. “Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis.” Columbia University, School of International and Public Affairs – New York, USA. 2009. P.4.

القيام به".[1] ولكن بعد ذلك ينعكس الانتباه على كيفية تسامح المجتمع والمجموعات داخله مع تطور الدولة أو الاندماج والقبول بها أو مقاومتها. يجادل بأن معظم المجتمعات النامية ينتهي بها المطاف في مواجهة بين الدولة/المجتمع حيث تواجه الدولة قوى اجتماعية قوية بقوة قسرية كبيرة، والتي بدورها تثير مقاومة عنيفة، كما حدث في ليبيا وسوريا خلال الانتفاضات في عام 2011. من وجهة نظر مجدال، الدول الضعيفة تعد مشكلة أقل من المجتمعات القوية.

وخلاصة القول، تبدو ثلاثة أبعاد لقوة الدولة مهمة: (1) قدرة البنية التحتية (القوة المؤسسية) من حيث قدرة مؤسسات الدولة على أداء المهام الأساسية وسن السياسات؛ (2) القدرة القسرية من حيث قدرة الدولة واستعدادها لاستخدام القوة ضد التحديات التي تواجه سلطتها؛ و (3) الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي من حيث الدرجة التي يتعرف بها السكان على دولتهم القومية ويقبلون دورها المشروع في حياتهم.

تجريبيا، يمكن ملاحظة أن معظم الدول النامية ضعيفة أو ناقصة في معظم هذه الأبعاد إن لم يكن كلها. أو لديهم قدرات قسرية مبالغ فيها ولكنهم يفتقرون إلى قدرة البنية التحتية والتوافق الاجتماعي. نتيجة لهذه العيوب الأساسية، تشهد الدول الضعيفة عادةً كل أو العديد من الخصائص التالية: الضعف المؤسسي وعدم القدرة على سن سياسات وطنية أو أداء وظائف الدولة الأساسية مثل تحصيل الضرائب وإنفاذ وحفظ القانون والنظام؛ عدم الاستقرار السياسي، كما يتضح من الانقلابات والمؤامرات والتمرد والاحتجاجات والتداول العنيف المتكرر للسلطة؛ تركز السلطة السياسية في يد فرد واحد أو نخبة صغيرة يقودون أجهزة الحكومة لإدارة الدولة لمصلحتهم الخاصة؛ ديمقراطيات يغيب عنها الأجماع أو غير موجودة من الأساس؛ الأزمات الاقتصادية المستمرة والضعف البنيوي؛ الضعف الخارجي أمام الجهات الفاعلة والقوى الدولية؛ الانقسامات المجتمعية المكثفة ضمن مختلف الفئات الطبقية، والدينية، والعرقية، والمناطقية، والحضرية والريفية؛ عدم وجود إحساس متماسك أو قوي بالهوية الوطنية؛ وأزمة شرعية مستمرة لكل من الحكومة الزمنية ومؤسسات الدولة بشكل عام، والتي يتم التعبير عنها غالبا في الاحتجاجات واسعة النطاق والمقاطعات والإضرابات والاضطرابات.[2]

إن أهم ما يميز الدول الضعيفة هو عجزها المتكرر عن احتكار أدوات العنف والمحافظة عليها. حتى في الدول ذات القوة القسرية المتطورة، لا تحتفظ الحكومات المدنية دائما بالولاء المطلق

[1] – Lucas. John. Op Cite. P.93.

[2] – ROBERT I. ROTBERG. “Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators.” P.4

للقوات المسلحة وتواجه تهديدا مستمرا بالتدخل العسكري.[1] ومع ذلك، فبالنسبة لمعظم الدول الضعيفة، فإن القوات المسلحة غير مجهزة بشكل جيد، وتدار بشكل سيئ، وعرضة للانقسامات الفئوية. في الوقت نفسه، فإن مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين–السياسيين المتنافسين مع قواتهم المسلحة الخاصة، وأمراء الحرب، والعصابات الإجرامية، والميليشيات المنظمة محليا، والجماعات العرقية أو الدينية المسلحة والمنظمة، وشركات الأمن الخاصة أو المرتزقة– هم أقوياء بما يكفي لمقاومة محاولة الدولة لفرض الامتثال لإرادتها. في مثل هذه الحالة، حتى الحد الأدنى من متطلبات الدولة –احتكار أدوات العنف– بعيد المنال إلى حد كبير.[2]

على الطرف الآخر من المقياس، وعلى النقيض التام، يقترح علماء اخرين أن الدول القوية لديها الرغبة والقدرة في "الحفاظ على السيطرة الاجتماعية، وضمان الامتثال المجتمعي للقوانين الرسمية، والتصرف بشكل حاسم، ووضع سياسات فعالة، والحفاظ على الاستقرار والتماسك، وتشجيع المشاركة المجتمعية في مؤسسات الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية، وإدارة ومراقبة الاقتصاد الوطني، والاحتفاظ بالشرعية". إذ تمتلك الدول القوية أيضا مستويات عالية من التماسك السياسي الاجتماعي المرتبط مباشرة بالديمقراطيات الراسخة القائمة على المشاركة وهويات وطنية قوية، والاقتصادات المنتجة والمتطورة للغاية – على الرغم من أنها ليست محصنة ضد الأزمات والاحتجاجات الاجتماعية. والأهم من ذلك، أن الدول القوية موجودة "كفكرة مهيمنة"، مقبولة ومتجددة في أذهان المواطنين العاديين بحيث "ينظرون إلى الدولة على أنها طبيعية مثل المناظر الطبيعية المحيطة بهم؛ لا يمكنهم تخيل حياتهم بدونها". [3]

الأهم من ذلك، فإن فكرة الدول الضعيفة والقوية ليست مقياسا ثنائيا بل هي سلسلة متصلة تقع على طولها الدول في العالم الحقيقي.[4] علاوة على ذلك، إنها حالة ديناميكية. يمكن للدول أن تتحرك ذهابا وإيابا على طول السلسلة مع مرور الوقت نظرا للتغييرات الكافية للعوامل الرئيسية: على سبيل المثال، يمكن للدول الضعيفة أن تصبح قوية من خلال بناء شعور قوي بالهوية الوطنية، كما ويمكن

[1] – Pine Roehrs. “Weak States and Implications For Regional Security: A Case Study of Georgian Instability and Caspian Regional Insecurity.” Research Institute for European and American Studies (RIEAS). 2005. P.7.

[2] – Raymond O. Wolfe. “The UN Role and Efforts in Combating the Proliferation of Small Arms and Light Weapons.” United Nation, UN Chronle.

[3] – Ibid.

[4] – Ibid.

للدول القوية أن تضعف من خلال زيادة الصراعات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة أو تدابير التقشف. تقع معظم الدول في المناطق النامية باتجاه الطرف الضعيف من سلسلة قوة الدولة.

المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه الدول الضعيفة

بسبب خصائصها البنيوية المُنهَكة، تواجه الدول الضعيفة عددا من التحديات الأمنية الداخلية والخارجية. داخليا، تواجه الدول الضعيفة التهديد المستمر بالتدخل العنيف في السياسة من قبل القوات المسلحة.[1] يمكن أن تتخذ مثل هذه التدخلات شكل انقلاب، أو تمرد، أو ثورة، أو عصيان بسبب الأجور وظروف العمل. كانت هناك بالفعل مئات محاولات الانقلاب في أمريكا اللاتينية، وآسيا، والشرق الأوسط، وما يقرب من ثلثي دول إفريقيا شهدت حكما عسكريا منذ الاستقلال. وما يزال الحكام العسكريون يحكمون العديد من البلدان النامية.[2]

تواجه الدول الضعيفة أيضا تهديدات خطيرة من الرجال الأقوياء أو الأفراد أو الجماعات الذين يمارسون درجة من القوة القسرية أو القوة المؤسسية في حد ذاتها والذين يتحدون سلطة الدولة. الرجال الأقوياء قادرين على السيطرة بإحكام على الموارد المحلية، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل تعبئة الدولة للجماهير.[3] قد يكونون فاعلين شبه شرعيين مثل السياسيين أو العسكريين أو الزعماء التقليديين والدينيين الذين يحظون بقدر كبير من الأتباع والوصول الخاص إلى الأسلحة. وبدلاً من ذلك، قد يكونون عصابات إجرامية أو أمراء حرب –أفراد يتمتعون بالجاذبية والكاريزما– الذين يقودون الجيوش الخاصة ويفرضون نوعا من الحكم المطلق في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وذلك في المقام الأول لأغراض متابعة التجارة غير القانونية. ومن الأمثلة على هؤلاء الرجال الأقوياء عصابات المخدرات في كولومبيا وميانمار وأفغانستان وبعض قادة المتمردين في أفريقيا خلال التسعينات. إذا فشلت الدولة في استيعاب أو استرضاء هذه الجماعات، فأنها –أي هذه الجماعات– قد تطلق تحديا عنيفا للنظام.[4]

في حالات أخرى، تواجه الدول الضعيفة تحديات من مختلف الفئات الاجتماعية مثل المتظاهرين، والجماعات العرقية، والحركات الدينية، والفصائل الإيديولوجية، أو الميليشيات المحلية التي تنتظم للدفاع عن النفس.[5] بسبب جزء كبير من الانقسامات الموجودة مسبقا، وعدم قدرة الدولة على توفير الرفاهية الكافية، والميل إلى استخدام الإكراه المفرط، فقد انتظمت العديد من المجموعات

[1] – Pine Roehrs. OpCite. P.7.

[2] – Ibid. PP.7–8.

[3] – Ibid. P.45.

[4] – Ibid. P.7.

[5] – Pamela Oliver. “The Ethnic Dimensions in Social Movements.” University of Wisconsin – Madison. 2017. P.1.

العرقية في الدول الضعيفة سياسيا وأخلاقيا لحماية مصالحها. وجد مشروع "Murrorities at Risk (2000)" أن أكثر من تسعين أقلية عرقية إما شاركت بفعالية في صراع عنيف مع الدولة أو في خطر من متوسط إلى شديد في موجة عنف سياسي كبير. وبالمثل، في عدد من دول الشرق الأوسط وآسيا، مثل الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتايلاند، أطلقت الجماعات الدينية تحديات عنيفة للدولة بشكل متكرر. كما تستمر الجماعات ذات التوجه الايديولوجي في تهديد الدول الضعيفة، في مناطق عديدة من النيبال إلى المكسيك. إنها لحقيقة محزنة أن جميع الجماعات المسلحة تقريبا في الدول الضعيفة، وفصائل أمراء الحرب، والميليشيات المحلية والعرقية والدينية– تقوم بتجنيد أعدادا كبيرة من الأطفال. في هذا المزيج، شهد ما سُميّ بـ الربيع العربي الذي بدأ في أوائل عام 2011 حركات ديمقراطية واسعة النطاق تحدت، وأحيانا "بعنف" الحكام الراسخين في دول عبر الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

يمكن أن يأتي التهديد الداخلي النهائي من التآكل المطرد لمؤسسات الدولة وعملياتها. يمكن أن تؤدي زيادة انعدام القانون والانهيار النهائي للمؤسسات الحكومية إلى فراغ في السلطة حيث تصبح النخبة الحاكمة ببساطة واحدة من عدة فصائل تكافح من أجل ملء الفراغ والمطالبة بالعباءة الرسمية للدولة.[1] في أوقات مختلفة أثناء النزاعات في ليبيريا والصومال خلال تسعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، ادعت عدة فصائل مختلفة أنها الحكومة الشرعية في نفس الوقت، على الرغم من افتقارها إلى السيطرة اللازمة على الأراضي أو المؤسسات الحاكمة المطلوبة للاعتراف الرسمي. في التحليل النهائي، فإن أيا من هذه التهديدات –التدخل العسكري في السياسة، وأمراء الحرب والأقوياء، أو المطالب العرقية للانفصال، أو الحركات الاحتجاجية، أو انهيار الدولة– قد تؤدي إلى نوبات متواصلة من الحرب الشاملة داخل الدولة.

بسبب ضعفها الداخلي، تواجه الدول الضعيفة أيضا مجموعة متنوعة من التهديدات الخارجية. تفتقر الدول الضعيفة إلى القوة المؤسسية أو القسرية لمقاومة التدخل الخارجي، وهي عرضة للتغلغل والتدخل من قبل دول ومجموعات أخرى. قد تغزو الدول القوية مباشرة أو قد ترعى انقلابا أو تمردا من أجل الإطاحة بنظام، مثل الغزوات الأمريكية لأفغانستان والعراق، ودعم الناتو للمتمردين الليبيين في عام 2011، والتدخل الفرنسي في العديد من الدول الأفريقية على مدى عدة عقود.[2] وبدلا من ذلك، فإن توفير كميات كبيرة من الأسلحة والمساعدات العسكرية لحركات التمرد، مثل الدعم الأمريكي

[1] – Rachel M. Gisselquist. OpCite. P.69.

[2] – Yannis Stivachtis. “Political (In)Security in the Middle East.” E-International Relations. Apr 2019. P.11.

لحركة "يونيتا"[1] في أنغولا والدعم السوفييتي للفيتكونج[2] في فيتنام، يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا للنخبة الحاكمة. في كثير من الأحيان، يمكن أن يأتي دعم الفصائل المتمردة أو الانقلابيين من مصادر أقرب إلى الوطن، مثل الدول المجاورة المتنافسة. هدد العديد من المتنافسين الإقليميين –مثل الهند وباكستان، وأوغندا والسودان، والصومال وإثيوبيا، وإيران والعراق– بعضهم البعض بهذه الطريقة.

يأتي التهديد الخارجي المرتبط من امتداد أو عدوى الصراع والفوضى من المناطق المجاورة. تفتقر الدول الضعيفة إلى قدرة القوة المؤسسية اللازمة للسيطرة على حدودها بشكل فعال، ولا يمكنها في كثير من الأحيان أن تفعل الكثير لمنع التدفق الهائل للاجئين، أو الفارين من المتمردين، أو تهريب الأسلحة، أو القتال الشرس.[3] يمكن أن تهدد الصدمات الخارجية الكبرى كهذه بشكل خطير استقرار الدولة الضعيفة. امتدت الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 إلى زائير، وهي دولة ضعيفة وفاشلة. أدت الصدمة في نهاية المطاف إلى الإطاحة بنظام موبوتو، وغزو العديد من الدول المجاورة والقتال بين الفصائل على نطاق واسع.

وبهذا الصدد، فإن الدول الضعيفة مهددة بسبب الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي أمراء الحرب والمجرمين والميليشيات الخاصة، تشكل هذه الأسلحة تحديا حقيقيا لسلطة الدولة ويمكن أن تكثف الصراعات القائمة وتقوض جهود السلام بشكل خطير. يمكن الحصول بسهولة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمحمولة والمتينة وسهلة الاستخدام (حتى من قبل الأطفال) من خلال القنوات القانونية وغير القانونية، وبمجرد استخدامها، تميل إلى الانتشار في جميع أنحاء المنطقة. يتم تداول ما يقدر بنحو 5 مليارات دولار من الأسلحة الخفيفة بشكل غير قانوني كل عام إلى مناطق الصراع في العالم، مما يقتل ما يقدر بنحو نصف مليون شخص سنويا في أنشطة إجرامية وعنف مدني.[4]

وتبعا لما تقدم، فإن معضلة هشاشة الأمن في الدولة الضعيفة تتمثل في الجمع بين ضعف الدولة والتهديدات الداخلية التي تخلق تحديا أمنيا فريدا للدول الضعيفة. إنه تحدٍ مميز لأنه ينشأ من مواجهة التهديدات الداخلية للنظام الحاكم، بدلا من التهديدات الخارجية لوجود الدولة القومية. إن عدم

[1] – حركة وطنية أنغولية تأسست في عام 1966 من قبل جوناس سافيمبي (1934–2002) لمحاربة الحكم البرتغالي. بعد تحقيق الاستقلال في عام 1975، واصلت يونيتا القتال ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا الماركسية بمساعدة من جنوب أفريقيا.

[2] – جزء من حركة حرب العصابات الشيوعية في فيتنام التي حاربت قوات الحكومة الفيتنامية الجنوبية 1954–1975 بدعم من الجيش الفيتنامي الشمالي وعارضت القوات الفيتنامية الجنوبية والأمريكية في حرب فيتنام.

[3]– Yannis Stivachtis. OpCite. P.5.

[4] – Raymond O. Wolfe. OpCite.

قدرة الدولة على توفير السلام والنظام يخلق بيئة مثيرة للجدل حيث يتنافس كل مكون من مكونات المجتمع –بما في ذلك النخبة الحاكمة أو النظام– من اجل الحفاظ على سلامته وحمايته.

بمعنى ما، فإن معضلة انعدام الأمن في الدولة الضعيفة ناتجة عن الافتقار المبدئي والعميق إلى "التماسك"، على وجه الخصوص، عدم القدرة على تحقيق الاحتكار لأدوات العنف. يمكن أن يكون هذا الفشل معياريا، بمعنى أن الدولة فشلت في إقناع السكان بأن المقاومة المسلحة خاطئة أو ذات نتائج عكسية –وعملياً– لا تستطيع الدولة نزع سلاح جميع منافسيها والسيطرة عليهم ماديا. في كلتا الحالتين، فإن الافتقار إلى مركز سياسي ومؤسسي مع احتكار القوة يخلق دوامة غير آمنة – حالة شبه دائمة من "الفوضى الناشئة"– حيث تضطر الجماعات المسلحة إلى الانخراط في استراتيجيات المساعدة الذاتية، بدلا من الاعتماد على الدولة في تحقيق أمنهم وبقائهم.

وهكذا، في سياق الدولة الضعيفة، حيث تستخدم النخب الحاكمة أجهزة الحكومة في المقام الأول لضمان استمرار حكمهم، فأن مفهوم الأمن القومي –أمن كيان سياسي اجتماعي كامل، دولة قومية ذات أسلوب خاص بها وحكم ذاتي مستقل– غير قابل للتطبيق على الإطلاق. من الناحية العملية، فإن فكرة أمن الدولة –سلامة وعمل المؤسسات وفكرة الدولة– وأمن النظام –أمن النخبة الحاكمة من التحدي العنيف– لا يمكن تمييزه.[1] بسبب اندماج الدولة والحكومة، عندما تتم الإطاحة بنظام معين، كما تم إسقاط نظام "محمد سياد بري"[2] في الصومال في عام 1991، انهارت منظومة الدولة بأكملها أيضًا. بهذا المعنى، فأن أمن الدولة الضعيفة هو أمن النظام.

المبحث الثاني: سوريا كحالة دراسية

المطلب الأول: ضعف الأمن في سوريا

مما تبين في المبحث الأول، فإن أهم سمات الدولة الضعيفة –وليست الحصرية– هي ضعف أداء المؤسسات الرسمية وعدم الاستقرار السياسي وتكرار الأزمات الاقتصادية ووجود الانقسامات الاجتماعية، وضعف أو انعدام الهوية والمشاعر الوطنية، والضعف الخارجي.

---

[1] – Rachel M. Gisselquist. OpCite. P.35.

[2] – ترأس سياد المجلس العسكري الذي جاء إلى السلطة في انقلاب عام 1969م واعتمد الاشتراكية مبدأ في حكمه. كما استنسخ التجربة الصينية في القطاع الزراعي والبنى التحتية، وأمّم أيضا جميع المصارف والمصانع الأجنبية التي كانت تعمل في البلاد آن ذاك، واعتمد أيضا الطريقة الجديدة لكتابة اللغة الصومالية باستخدام الأحرف اللاتينية بدل العربية. حرمت حكومته الولاء للعشيرة في مقابل تقوية الولاء للسلطة المركزية. وفي وقت لاحق قوّى سياد بري الخصومات العشائرية لتحويل الرأي العام بعيدا عن نظامه الذي لم يكن يحظى بشعبية، مما مهد لصراعات بين النظام وتلك العشائر. أطيح بنظامه في سنة 1990 بعد صراع مسلح مع جماعات المعارضة المسلحة.

إن الظاهرة التي اجتاحت دول شمال افريقيا والشرق الأوسط مع نهايات العام 2010 والتي عرفت إعلاميا باسم "الربيع العربي" أدت الى اهتزاز استقرار منظومة الدول العربية عموما وسقوط عدد غير قليل من الأنظمة بما فيها تونس ومصر اليمن وليبيا، فيما واجهت دول اخرى حالة الاحتجاجات والمطالب بتغيير النظام كالبحرين وسوريا. وفيما يتعلق بالحالة السورية فقد تطورت الاحتجاجات السلمية لتدخل مرحلة جديدة تعتمد على ممارسة العنف المسلح بُغية اسقاط نظام الأسد، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه أمام المجاميع المتمردة والانفصالية والجهادية لِتنسال من كل حدب وصوب.[1] ومع ضعف وانكسار أغلب الأنشطة الجهادية، ولاسيما التي مثلها داعش، غير ان الجماعات المسلحة المتمردة والأخرى التي تستند الى الهوية الفرعية المطالبة بالانفصال او الحصول على الحكم الذاتي ما تزال تمثل مشاكل جوهرية امام القبول والاجماع بفكرة الدولة الحديثة في سوريا ونظام الحكم فيها.

إن معضلة ضعف الأمن التي تواجه سوريا هي إلى حد كبير دالة على ضعف الخصائص البنيوية لنظام الحكم منذ العقد الثاني للألفية الثالثة. فقد باتت سوريا منذ ذلك الوقت تفتقر إلى سمات الدولة القوية –أي المؤسسات الفعالة، واحتكار أدوات العنف، وإلى حد ما الإجماع على فكرة الدولة. ونتيجة لذلك، فإن سوريا بصفتها "دوله ضعيفة" فقد واجهت تحديات عديدة للسلطة السياسية من الجهات الفاعلة المحلية القوية والجهات الخارجية المتلاعبة.

لقد أدت الشمولية ودكتاتورية نظام الحكم في سوريا إلى نشوء المعارضة المسلحة التي وفرت الأرضية لتدخل كل من (الجماعات المتمردة والإرهابية المحلية والعابرة للوطنية) وكذلك (الأطراف الإقليمية المتلاعبة) اللذين ساهما معا في الحيلولة دون تمكن الحكومة من احتكار أدوات العنف والقوة الغاشمة، وهو ما نتج عنه سقوط العديد من المدن والمناطق السورية خارج قبضة القوات المسلحة الحكومية السورية لصالح الجماعات الإرهابية والمعارضة للنظام، وتزعزع الأمن والاستقرار بشكل جاد في باقي المدن الخاضعة لسلطة النظام السوري.

وفي الوقت ذاته، فان عدم قدرة النظام السوري على احتكار أدوات العنف أنعشت الجماعات الانفصالية ومنحتهم فرصة النشاط والعمل وهو ما أدى إلى إضعاف "فكرة الدولة" في سوريا ومدى تشكيل المجتمع للإجماع حول الدولة والتعامل معها. لاسيما بعد قيام الجماعة الكردية الانفصالية المسلحة المدعوة بـ "قوات سوريا الديمقراطية – قسد"[2] بالعمل والسعي في سبيل الانفصال، وذلك من

[1] – حسين باسم عبد الأمير. علي مراد كاظم. " العقيدة الفكرية والاستراتيجية للتنظيمات السلفية الجهادية الكبرى – تنظيم القاعدة وتنظيم داعش إنموجاً." مجلة جامعة كربلاء، المجلد 16, العدد 2، 2018. ص.26.

[2] – "أخطار تفكك الجغرافية السورية." مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 2020.

خلال مواجهة تنظيم داعش ودحره في مناطقهم وحصولهم فيما بعد على حق الإدارة الذاتية على أمل فرض نفسهم قوة الأمر الواقع في مناطقهم تمهيدا للانفصال عن الدولة السورية.

ان ضعف الاستقرار الذي ختم ملامح الوضع في سوريا خلال العقد المنصرم ساهم في استشراء "الفساد"[1] بشكل كبير –والذي كان موجود بشكل أو بأخر في السابق كنتيجة للحكم الشمولي– وهو ما قاد إلى إضعاف القوة المؤسسية والقدرة على إنفاذ سلطة القانون في سوريا. بشكل ساهم في إضعاف الدولة وتلكؤ الأجهزة الحكومية في تنفيذ واجباتها وتأديتها على أفضل وجه.

ومن ثم، فإن دعوات الانفصال ووجود التشكيلات والجماعات المسلحة الإرهابية وكذلك المتمردة والمعارضة للنظام وأيضا الانفصالية أنتجت ممارسات وأهداف تقاطعت أحيانا مع سياسة الدولة الداخلية والخارجية من جانب، وقاومت ورفضت مفهوم الدولة القومية الحديثة وسعت الى تقويضها من جانب آخر .. وكلها أظهرت سوريا كدولة "فشلت أو ضعيفة في خلق إجماعا سياسيا واجتماعيا محليا قويا حول "فكرة الدولة" بما يكفي للقضاء على الاستخدام واسع النطاق للقوة (العنيفة) كعنصر رئيسي ومستمر في الحياة السياسية المحلية للأمة".

وخلاصة القول، تبدو ثلاثة أبعاد مهمة تؤشر على ضعف الدولة في سوريا: (1) ضعف قدرة البنية التحتية من حيث قدرة مؤسسات الدولة على أداء المهام الأساسية وإنفاذ سلطة القانون وذلك جراء الدكتاتورية ومعارضتها المسلحة والفساد الإداري الناجم عنها؛ (2) ضعف الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي من حيث الدرجة التي يتعرف بها السوريين –على تنوعهم– مع دولتهم القومية ويقبلون دورها المشروع في حياتهم؛ (3) ضعف القدرة القسرية النظامية من حيث قدرة الدولة وامكانياتها الكافية لاحتكار أدوات العنف والقوة الغاشمة بيدها والمحافظة عليها.

المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه الدولة السورية

بسبب خصائص النظام البنيوية المُنهَكة، واجهت سوريا عددا من التحديات الأمنية الداخلية والخارجية. داخليا، واجهت التهديد المستمر بالتدخل العنيف في السياسة من قبل الجماعات المسلحة. وقد اتخذت مثل هذه التدخلات عدة أشكال ضمن ثلاث مستويات، المستوى الأول شديد نسبيا وتمثل بالتهديدات الإرهابية المسلحة بسبب الدوافع الراديكالية التي تبنتها بعض الجماعات المسلحة الرامية الى تقويض مفهوم الدولة الحديثة واستبدالها بدولة تنسجم مع تصورات المسلحين الدينية حيال فكرة الدولة، وهي مثل تلك التهديدات التي شكلتها عصابات داعش الإرهابية الظلامية التي تمحورت حول أنتاج الدولة الإسلامية على أنقاض الدولة القومية.[2] أما المستوى الثاني أضعف نسبيا وتمثل

[1] – "الفساد في سوريا." الجزيرة. 2011

[2] – حسين باسم عبد الأمير. علي مراد كاظم. ." مصدر سبق ذكره. ص.31.

بالتهديدات التي شكلتها المساعي الانفصالية التي رمت إليها الجماعات الكردية في المناطق التي تقطنها، وهي تهديدات تمثلت في إضعاف "فكرة الدولة" في سوريا ومدى تشكيل المجتمع بكافة مكوناته وأطيافه للإجماع حول الدولة التي تمثلهم.[1] أما المستوى الثالث –وهو أضعف التهديدات للدولة الحديثة في سوريا– فقد انطوى على التهديدات التي شكلتها الجماعات المسلحة المتمردة المعارضة للنظام، والتي لا ترمي إلى فك الارتباط بالدولة الحديثة في سوريا وكسر أواصر الاندماج بها كما في المستويين السابقين، وبدلا لذلك اقتصرت التهديدات الناجمة عن جماعات المعارضة في الطعن بشرعية استمرار نظام الحكم في سوريا والسعي الى تغييره، وهو ما مثلته "الحكومة المؤقتة"[2] و"الائتلاف الوطني السوري"[3] و"الجيش السوري الحر"[4] والجماعات التابعة له.

من جانب آخر، واجهت سوريا تحديات من مختلف الفئات الاجتماعية مثل المتظاهرين المحتجين[5]، والمتمردين[6]، والحركات الإرهابية[7]، والجماعات العرقية[8]، والفصائل الإيديولوجية أو الجماعات المحلية التي تنتظم للدفاع عن النفس. بسبب جزء كبير من الانقسامات الموجودة مسبقا، وعدم قدرة الدولة على توفير الرفاهية الكافية، وعدم قدرة الدولة على احتكار السلاح، فقد انتظمت العديد من المجموعات –العرقية والأيديولوجية– سياسياً وأخلاقياً بدافع حماية مصالحها الخاصة.

لقد قادت التهديدات السابقة الى التهديد الداخلي النهائي الذي تمثل بالتآكل المطرد لمؤسسات الدولة وعملياتها. وهو ما أدى الى زيادة انعدام القانون وزعزعة عميقة للمؤسسات الحكومية وفراغ في السلطة في سوريا[9] خلال العقد المنصرم بحيث أصبحت النخبة الحاكمة ببساطة واحدة من عدة فصائل كافحت من أجل ملء الفراغ والمطالبة بالعباءة الرسمية للدولة.

في التحليل النهائي، فإن أيا من هذه التهديدات –التدخل العسكري في السياسة، وأمراء الحرب والإرهابيين، أو المطالب العرقية للانفصال، أو الحركات الاحتجاجية وكذلك المعارضة، أو انهيار

[1] – "أخطار تفكك الجغرافية السورية." مصدر سبق ذكره.

[2] – عمر كوش. "الحكومة المؤقتة ومسارات الثورة السورية." الجزيرة. 2013.

[3] – "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية." مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط.

[4] – "الجيش السوري الحر". الجزيرة.

[5] – "تسلسل الأحداث في سورية منذ بدء الاحتجاجات". BBC العربية. 2011.

[6] – "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية." مصدر سبق ذكره.

[7] – حسين باسم عبد الأمير. علي مراد كاظم. ." مصدر سبق ذكره. ص.26.

[8] – "أخطار تفكك الجغرافية السورية." مصدر سبق ذكره.

[9] – اندرو باراسيليتي. كاتلين ريدي. بيكا وأسر. "منع انهيار الدولة في سوريا." مؤسسة راند. 2017. ص1.

الدولة– قد تؤدي إلى نوبات متواصلة من الوهن والضعف للدولة بشكل يتيح الفرصة بتكرار للنزاعات المسلحة على المستوى المحلي.

وبسبب الضعف الداخلي، واجهت سوريا أيضا مجموعة متنوعة من التهديدات الخارجية. إذ تفتقر الدولة إلى القوة المؤسسية أو القسرية الكافية لمقاومة التدخل الخارجي، وهي عرضة للتغلغل والتدخل من قبل دول ومجموعات أخرى. إن افتقار سوريا للقوة المؤسسية الكافية جعلها عرضة للاعتداء عليها من قبل الدول القوية مباشرة أو رعاية الأخيرة لانقلابا أو تمردا من أجل الإطاحة بالنظام. كما وتدخلت الدول الخارجية أحيانا أخرى، عبر توفيرها كميات كبيرة من الأسلحة والمساعدات العسكرية للجماعات المتشددة أو لحركات التمرد المعارضة للنظام، وهو ما شكل تهديدا خطيرا للنظام والدولة الحديثة في سوريا. وفي كثير من الأحيان، جاء دعم الفصائل المعارضة أو الراديكاليين من مصادر أقرب إلى الوطن، من مثل الدول المجاورة المتنافسة.

يأتي التهديد الخارجي لسوريا مرتبطا مع استراتيجيات ومصالح الدول المجاورة بالتزامن مع ضعفها الداخلي. فقد افتقرت سوريا خلال العقد الماضي إلى القوة المؤسسية اللازمة للسيطرة على حدودها بشكل فعال، ولم يمكنها في كثير من الأحيان أن تفعل الكثير لمنع التدفق الهائل للأسلحة والعتاد والتجهيزات والإرهابيين والمسلحين الأجانب، وكذلك لم تتمكن سوريا من السيطرة على تدفق المهاجرين الفارين من الارهابيين والمتمردين والقتال الشرس الذي تخوضه القوات النظامية ضدهم. ومن ثم، كادت أن تهدد الصدمات الخارجية الكبرى كهذه بشكل خطير استقرار الدولة الحديثة في سوريا وليس نظام الحكم فحسب.

وفي ذات الصدد، تستمر التهديدات الأمنية التي تواجه سوريا بسبب الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في أيدي الجماعات المتشددة والخلايا النائمة وعصابات الجريمة المنظمة وفصائل المعارضة والجماعات الانفصالية والقبائل وحتى الأفراد، تشكل هذه الأسلحة تحديا حقيقيا لسلطة الدولة ويمكن أن تكثف الصراعات وتقوض جهود السلام بشكل خطير. يمكن الحصول بسهولة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمحمولة والمتينة وسهلة الاستخدام (حتى من قبل الأطفال) من خلال القنوات القانونية وغير القانونية، وبمجرد استخدامها، تميل إلى الانتشار في جميع أنحاء البلد.

الخاتمة:

خلال هذه الدراسة جرى شرح التحديات الأمنية العميقة التي تواجه الدول الضعيفة –في الغالب هي الدول النامية– والمعضلة الأمنية الفريدة التي يجدون أنفسهم عالقين فيها. وتمت دراسة طبيعة التهديدات الأمنية الرئيسية التي تواجه الدول الضعيفة والاستراتيجيات الأمنية الرئيسية التي تتبناها للتعامل مع هذه التهديدات والأسباب المحلية والدولية لمأزقها الأمني.

كما جرى أيضا نقاش إشكالية الدراسة والاستدلال على أن التهديدات الأمنية الرئيسة التي تواجه الدول الضعيفة قد تكون كارثية وتنشأ في المقام الأول –على الرغم من أنها ليست حصرية– من مصادر داخلية ومحلية، بشكل يفتح الباب فيما بعد أمام المصادر الأجنبية للدول المتلاعبة للتدخل والتأثير.

ومع أخذ سوريا كحالة دراسية أتضح بان الجمع بين ضعفها والتهديدات الداخلية التي أحاطت بها خلال العقد المنصرم خلق تحديا أمنيا فريدا لها. إنه مميز لأنه نشأ من مواجهة التهديدات الداخلية، بدلا من التهديدات الخارجية لوجود الدولة القومية. نعم، لقد تورط جيران سوريا في التدخل الخارجي بشؤونها ومعاركها الداخلية ولكن بالوكالة وليس بشكل صريح كما في الحرب العراقية الإيرانية 80–1988م. وجرى ذلك بسبب المبررات الداخلية التي منحتهم نافذة للتدخل والتأثير في الشؤون الداخلية.

إن ضعف قدرة الدولة على توفير السلام والنظام يخلق بيئة مثيرة للجدل حيث تتنافس فئات مجتمعية –بما في ذلك النخبة الحاكمة أو النظام– من اجل الحفاظ على سلامته وحمايته. وهذا يخلق وضعا داخليا مشابها لمفهوم الواقعية الجديدة حول الفوضى البنيوية الدولية حيث تتسبب الدول في انعدام الأمن لبقية الدول الأخرى في النظام الدولي أو الأقليمي عندما تحاول تحسين أمنها الخاص. إن حالة ضعف الأمن هذه قائمة بذاتها لأن كل جهد من جانب النظام لتأمين أمنه من خلال القوة يثير مقاومة واستفزاز أكبر ويقوض بشكل أكبر الأساس المؤسسي للدولة وأمن المجتمع ككل.

بمعنى ما، فإن معضلة هشاشة الأمن في سوريا ناتجة عن الافتقار المبدئي والعميق إلى "التماسك" على وجه الخصوص، وعدم القدرة على تحقيق الاحتكار لأدوات العنف. يمكن أن يكون هذا الفشل معياريا، بمعنى أن الدولة فشلت في إقناع السكان والمجموعات المسلحة بأن امتلاك السلاح خاطئ أو ذي نتائج عكسية!! وعمليا، لا تستطيع الدولة نزع سلاح جميع منافسيها والسيطرة عليهم ماديا!! في كلتا الحالتين، فإن الافتقار إلى مركز سياسي ومؤسسي مع احتكار القوة يخلق دوامة غير آمنة –حالة شبه دائمة من "الفوضى الناشئة"– حيث تضطر الجماعات المسلحة إلى الانخراط في استراتيجيات المساعدة الذاتية، بدلا من الاعتماد على الدولة في تحقيق أمنهم وبقائهم.

قائمة المصادر والمراجع:

1- اندرو باراسيليتي. كاتلين ريدي. بيكا وأسر. "منع انهيار الدولة في سوريا." مؤسسة راند. 2017. ص1. https://tinyurl.com/4j9axpby

2- حسين باسم عبد الأمير. علي مراد كاظم. "العقيدة الفكرية والاستراتيجية للتنظيمات السلفية الجهادية الكبرى – تنظيم القاعدة وتنظيم داعش إنموجاً." مجلة جامعة كربلاء، المجلد 16, العدد 2، 2018. http://tinyurl.com/yavy8gn8

3- "أخطار تفكك الجغرافية السورية." مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 2020. https://tinyurl.com/dxkyhudp

4- " الفساد في سوريا." الجزيرة. 2011 https://tinyurl.com/5n99hpbn

5- عمر كوش. "الحكومة المؤقتة ومسارات الثورة السورية." الجزيرة. 2013. https://tinyurl.com/yfv38suw

6- "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية." مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط. https://tinyurl.com/3dm6x4bm

7- "الجيش السوري الحر". الجزيرة. https://tinyurl.com/bdfsac62

8- "تسلسل الأحداث في سورية منذ بدء الاحتجاجات". BBC العربية. 2011. https://tinyurl.com/48e5z4fw

9- Rachel M. Gisselquist. “Fragility, Aid, and State-building Understanding Diverse Trajectories.” Routledge, New York, USA. 2017. https://tinyurl.com/cv46yxeh

10- Melanne A. Civic and Michael Miklaucic. “Monopoly of Force.” Center for Complex Operations & Institute for National Strategic Studies By National Defense University, Washington, D.C. 2011. P. Xvi. https://tinyurl.com/6dpza5y4

11- Robert I. Rotberg. “Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators.” https://tinyurl.com/4c5za2u8

12- Pine Roehrs. "Weak States and Implications For Regional Security: A Case Study of Georgian Instability and Caspian Regional Insecurity." Research Institute for European and American Studies (RIEAS). 2005. https://tinyurl.com/yfa3y6yj

13- Lucas. John "The tension between despotic and infrastructural power: The military and the political class in Nigeria, 1985–1993". Studies in Comparative International Development. Volume 33 (3): 90–113. 1998. https://tinyurl.com/2skktfve

14- Marianne Stone. "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis." Columbia University, School of International and Public Affairs – New York, USA. 2009. https://tinyurl.com/2p8uwmfb

15- Raymond O. Wolfe. "The UN Role and Efforts in Combating the Proliferation of Small Arms and Light Weapons." United Nation, UN Chronle. https://tinyurl.com/2d4edhwr

16- Pamela Oliver. "The Ethnic Dimensions in Social Movements." University of Wisconsin – Madison. 2017. https://tinyurl.com/mwmdtshc

17- Yannis Stivachtis. "Political (In)Security in the Middle East." E-International Relations. Apr 2019. https://tinyurl.com/bdf2jfwu